

Industrial Complex: 6<sup>th</sup> of Oct. City, 6<sup>th</sup> Industrial Zone, Oasis Road  
P.O. Box: 32 October (North Branch) Phone: (02) 38164330  
Fax: (02) 38164444  
Hot Line (Sales Dept.) : 19697

المجمع الصناعي: مدينة ٦ أكتوبر - المنطقة الصناعية السادسة - طريق الواحات  
ص.ب: ٣٢ أكتوبر شمال تليفون: ٣٨١٦٤٣٣٠ (٠٢)  
فاكس: ٣٨١٦٤٤٤٤ (٠٢)  
الخط الساخن للمبيعات: ١٩٦٩٧

القاهرة 2023/09/6

السادة / البورصة المصريه

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات علي القوائم المالية للعام المالي المنتهي في 2023/6/30 .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

محمد عبد الرحمن احمد

مدير علاقات المستثمرين

|  |          |
|--|----------|
| الجهاز المركزي للمحاسبات<br>إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية |          |
| رقم الصادر   | ٩١٩      |
| المرفقات   |          |
| التاريخ  | ٢٠٢٣/٩/٦ |
| التوقيع  | أحمد شرف |

الجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

السيد الاستاذ المحاسب / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي  
الشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق طيه تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة

في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

برجاء اتخاذ ما يلزم في هذا الشأن والافادة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فانق الاحترام ،،،

تحريراً في : ٢٠٢٣/٩/٦

وكيل اول الوزارة

مدير الإدارة

عادل شعراوي

" محاسب / عادل علي شعراوي "

asmaa

الجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة  
للشركة الشرقية "إيسترن كومباني"  
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٦/٣٠

إلى السادة / مساهمي الشركة الشرقية

"إيسترن كومباني"

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/٦/٣٠ بإجمالي أصول نحو ٢٦,٣٠١ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل بصافي ربح (بعد الضرائب) بنحو ٧,٦٥٧ مليار جنيه وقائمة الدخل الشامل وقانمتي التعير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على أدلة مناسبة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية

أساس الرأي المتحفظ

- أسفرت نتائج مطابقة أعمال الجرد للأصول الثابتة والتي أجرتها الشركة عن وجود عجز بالماكينات بتكلفة نحو ١,٦٤٤ مليون جنيه بالإضافة إلى نحو ١,٨ مليون جنيه بمجموعات الأثاث والعدد والأدوات ووسائل النقل. وقد تم استبعاد عجز أصول ثابتة بنحو ٢٥,٥٨ مليون جنيه عن العام واعوام سابقه دون تحقيق اسباب العجز واتخاذ الإجراءات المناسبة نحو تلافيه مستقبلا .
- يتعين تحقيق أسباب ماسبق مع دراسة أسباب العجز وتحديد المسؤولية بشأنه (الحالي والسابق) وإجراء ما يلزم من تسويات لما لذلك من أثر على صحة قيم الأصول الظاهرة بالقوائم المالية للشركة.
- لم نواف بالشهادات المؤيدة لوجود بعض الاصول طرف الغير تتمثل في :
  - الماكينات وخطوط الانتاج المؤجرة تشغيليا من قبل الشركة المتحدة والبالغ تكلفتها نحو ٨٠,٩٣٣ مليون جنيه

- عدد ١١ ماكينة عائدة من التاجير التمويلي ومدرجة بدون قيمة بالدفاتر وكانت تكلفتها التاريخية قبل عملية التاجير نحو ١٧٥,٦١١ مليون جنيه بالإضافة إلى الات خدمات ومرافق بتكلفة نحو ١٣,٠٦٨ مليون جنيه .
- عدد ١٠ وسيلة نقل خارجي (سيارات) والبالغ تكلفتها نحو ٢,٩٨٠ مليون جنيه تمثل سيارات بالإصلاح بالورش الخارجية.

يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة للأصول المشار إليها .

- تبين اتخاذ مجلس مديري الشركة المنعقد في ٢٠٢٣/٨/٢ قرارا بإغلاق مخازن برج العرب بالاسكندرية نهائيا والبالغ تكلفتها التاريخية للأراضي البالغ مساحتها ٧٣,٦٨٤ ألف متر مربع والمباني نحو ٤٦٩,٨٨٥ مليون جنيه (بتكلفة دفترية ٣٥٨,٤٣٠ مليون جنيه ) دون مراعاة الشركة للالتزام بالفقرة ٢١ من معيار المحاسبة المصري رقم (٧) الاحداث التالية لتاريخ القوائم المالية ، فضلا عن عدم موافاتنا بخطط الشركة تجاه الموقع المشار اليه في اعقاب الاغلاق النهائي المشار اليه.

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه وموافاتنا بخطط الشركة تجاه الموقع محل الملاحظة.

- لم تقم الشركة بدراسة الاضمحلال للأصول الثابتة بمواقعها التي تقرر وقف العمل بها ( محرم بك- مصنع منوف) منذ عام ٢٠٢١ ، حيث تبلغ القيمة الدفترية لتلك الأصول نحو ٦٤ مليون جنيه وكذا لوحدها طابع ضريبي تمثل أجزاء من ماكينات تم تكهينها بقيمة دفترية بنحو ٢,٥٠٤ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٩ من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول.

يرتبط بما سبق ان مساحة أراضي المصنعين نحو ١٣,١٢١ ألف متر مربع و ٢٩,٦٣٩ ألف متر مربع بتكلفة تاريخية بنحو ٤,١ مليون جنيه و ١٧,١ مليون جنيه لم تقم الشركة بدراسة استغلاهما ولم يتم الإفصاح عنهما وفقا لمتطلبات الفقرة ٧٩ من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها بشأن تفضيل الإفصاح عن القيمة الدفترية لتلك الأصول نظرا كونها مستبعده من الاستخدام النشط .

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيارين المشار اليهما واجراء التصويب اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة المطلوبة والعمل على الاستغلال الأمثل لأصول الشركة.

- أسفر الرفع المساحي لمواقع الشركة عن وجود فروق بين نتائج الرفع المساحي والمساحات المثبتة بالدفاتر وفقا للمطابقة التي تمت بمعرفة الشركة حيث تبين وجود زيادات ب ٢٨٤١,٣١ متر مربع ووجود نقص بالمساحات وفقا للرفع المساحي عما هو مثبت بالدفاتر ب ٥١٧٧٠ متر مربع دون موافاتنا بطبيعة واسباب العجز والزيادة وخطط الشركة نحو معالجة تلك الفروق بالدفاتر.

يتعين بحث اسباب تلك الفروق واتخاذ ما يلزم نحو معالجتها.

- عدم التزام الشركة بمتطلبات الفقرة ٥١ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ بشأن مراجعة العمر الانتاجي للأصول والقيمة التخريدية علي الاقل مرة في نهاية كل سنة مالية علي الرغم من الظواهر الواضحة بشأن ضرورة مراجعة العمر الانتاجي للعديد منها ، حيث بلغت تكلفة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولا تزال تستخدم في التشغيل نحو ٣,١١٧ مليار جنيه منها نحو ٢,٠٤٠ مليار جنيه الات .

يتعين الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري المشار اليه وإعادة تقدير العمر الانتاجي والقيمة التخريدية لكافة أصول الشركة.

- تضمنت أراضي الشركة البالغ قيمتها نحو ١٩٨,٥١٥ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ بعض الاراضي مسجلة بالدفاتر والسجلات وليست في حوزتها وفقا لما يلي :

- أراضي منزوع ملكيتها تبلغ مساحتها نحو ٢٠,٥٩٧ ألف متر مربع وصدرت احكام تعويض لصالح الشركة عنهما ولم تنفذ بعد

- وجود مساحات مغتصبة من الشركة المصريه لتجارة الادوية بنحو ٢٣٩,٧٥٠ متر بتقسيم منية السيرج

- نحو ٢٥١,٨٧٠ متر مربع مؤجرة لمدة ٥٠ سنة وانتهت فترة الايجار دون بيان موقفها.

فضلا عن قطعة ارض بمساحة ٦٩٠٠ متر مربع -الكيلو ٢١ طريق العريش المساعد تم التنازل عنها لاحدى الجهات ومازالت في حوزة الشركة ولم نقف علي موقف التنازل عنها حتي تاريخه.

يتعين تحقيق الاسباب بشأن ما سبق واجراء التصويب اللازم وموافاتنا بكافة المستندات ذات الصلة وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظا علي حقوقها طرف الغير.

- استمرار عدم استغلال ارض الشركة امام المجمع الصناعي بمدينة السادس من أكتوبر والمشتراه منذ عام ١٩٩٩ بتكلفة تاريخية نحو ٣٤,٥ مليون جنيه والبالغ مساحتها نحو ١٦٥ الف متر مربع (قيمتها العادلة في فبراير ٢٠٢٣ نحو ٥٥٨,٥ مليون جنيه) ولم نقف على صحة تبويبها في ضوء عدم وضوح الرؤية بشأن استغلالها .
- يتعين العمل على استغلال تلك الاراضى والافصاح عن كيفية الاستغلال للوقوف على صحة التبويب.
- لم تقم الشركة بدراسة الاضمحلال للماكينات المتوقفة نتيجة عدم توفر قطع الغيار والتي تبلغ قيمتها الدفترية نحو ٢٧ مليون جنيه بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) .
- نكرر التوصية نحو سرعة اتخاذ ما يلزم لاستغلال تلك الأصول والالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصرى المشار اليه.
- عدم التزام الشركة بمتطلبات الفقرة ٧٩ (د) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة واهلاكاتها بشأن الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة في ظل الفروق الهامة بينها وبين القيمة الدفترية لأصول الشركة .
- يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه.
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن المنظومة الامنية وكافة الأعمال المتعلقة بها من تصميم وإشراف وأعمال التغذية الكهربائية والاعمال الكهروميكانيكية للمرحلتين والتي يرجع أقدمها لعام ٢٠١٤ على الرغم من ان مدة التنفيذ لكل مرحله عام واحد وقد بلغت قيمة هذه الاعمال نحو ١٢٧ مليون جنيه ،ودون دراسة الاضمحلال لها بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١).
- يتعين تحقيق الامر بشأن عدم الانتهاء من تلك المشروعات والتي يرجع أقدمها لعام ٢٠١٤ حفاظا على حقوق الشركة وكذا دراسة إضمحلال للمنظومة الأمنية طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١).
- أسفر الرفع المساحى من قبل مكتب نور للاستشارات الهندسية للشركة عن فروق في مساحة اراضى مواقع الشركة المدرجة بحساب الاستثمار العقارى بالزيادة عن السجلات للبعض بنحو ٥٠٦ متر مربع وفروق عن البعض الاخر بالنقص بنحو ٤٣٤٩ متر مربع بصادف فروق بالنقص بنحو ٣٨٤٣ متر مربع.
- يتعين تحقيق أسباب ذلك ودراسة كافة الفروق المشار اليها واتخاذ ما يلزم من إجراءات وما يستتبعه من تسويات بسجلات الشركة.
- سددت الشركة نحو ٨٤ مليون جنيه رسوم تحسين للوحدة المحلية بالجيزة لاضافة النشاط التجارى والسكنى لترخيص نشاط موقع الزمر والبالغة قيمته الدفترية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٨٤,٦١٣ مليون جنيه والمبوبة ضمن الاستثمار العقارى ،وعلى الرغم من تغيير الغرض من النشاط والاكفاء بالنشاط الادارى "مستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم" بموجب قرار مجلس إدارة الشركة فى جلسته رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ (بغض النظر عن انها غير مستغلة حاليا) الا انها استمرت فى تبويبها كاستثمار عقارى .
- يتعين تحقيق الامر بشأن سداد نحو ٨٤ مليون جنيه دون مبرر و اجراء التصويب اللازم لما له من أثر على صحة عرض البنود بالقوائم المالية.
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن أصول (اراضى ومبانى) موقعى المانسترلى بالجيزة ،ونياز ا ببرج العرب الجديدة البالغة قيمتها الدفترية نحو ٣٤,١٤٤ مليون جنيه حيث ان:-
- لم نقف على موقف الشركة النهائى من استغلال موقع المانسترلى والاجراءات المتخذة فى ضوء ذلك والتراخيص المؤيدة لها وما يستتبعه ذلك من أثر على صحة عرض تلك الأصول كاستثمارات عقارية هذا فضلا عن تضمن مبانى المانسترلى بحساب الاستثمار العقارى بالخطأ مبانى قيمتها الدفترية بنحو ١,١٩١ مليون جنيه تمثل مبانى مستغلة كمخازن و من قبل موظفي الشركة من القطاعات المختلفة (الجراج والامن والحماية المدنية، الخ) وكذا اراضى بالخطأ بنحو ١,٣٥٣ مليون جنيه تمثل ارض الجراج المستغلة بالموقع ونصيب مسطحات المباني المستغلة المشار اليها بالمخالفة لمتطلبات معيار ٣٤ الاستثمار العقارى ومعيار ١٠ الأصول الثابتة حيث انها مشغولة بمعرفة المالك تستخدم كمخازن للانتاج التام.
- تم الانتهاء من تقييم ارض موقع نياز ا وفقا لما ورد باجتماع مجلس الإدارة رقم جلسة ٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٤ تنفيذا لقرار مجلس الإدارة بجلسته رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ بالموافقة على "بيع ارض الموقع ومخاطبة شركات تقييم متخصصة لتقييم الارض سعريا" دون الوقوف على غرض الشركة وخطتها تجاه طرح كامل الموقع (ارض ومبنى) ام الارض فقط للبيع وما لذلك من تأثير على صحة قياس وتبويب وعرض بنود الموقع بالقوائم المالية.

يتعين سرعة موافقتنا بالعرض النهائي للبنود التفصيلية للمواقع المشار إليها ببند الاستثمارات العقارية والاجراءات المتخذة من قبل الشركة وكافة التراخيص المؤيدة لتحقيق ذلك الغرض بما يؤيد التوبيع الصحيح والملام لتلك المواقع بالقوائم المالية للشركة وما له من أثر على صحة عرض وقياس تلك الأصول بالقوائم المالية في ٢٠٢٣/٦/٣٠، وكذا اجراء التصويب اللازم بشأن استبعاد قيمة البنود (الاراضي والمباني) المشغولة بمعرفة المالك من حساب الاستثمار العقاري وادراجها بحساب الأصول الثابتة التزاما بمتطلبات معايير المحاسبة المشار إليها.

- لم تقم الشركة بالافصاح عن القيمة العادلة لكافة بنود الاستثمارات العقارية بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٣٢ من معيار ٣٤ الاستثمار العقاري.

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه واجراء الافصاح اللازم لما له من أثر على صحة عرض القوائم المالية .  
- لم تقم الشركة بأعداد قوائم مالية مجمعة تثبت فيها الاستثمار في الشركة الشقيقة باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة.  
يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه.

- تضمنت الأصول غير الملموسة نحو مليون جنيه قيمة تراخيص برامج انتهت فترة تجديدها عن العام الحالي أو انتهى العمل بها.

يتعين اجراء التسويات اللازمة لما لذلك من أثر على القوائم المالية وقائمة الدخل.

- لم تقم الشركة بالافصاح عن قدرتها علي استرداد المبالغ المستثمرة في سندات حكومية وبنك الاستثمار القومي الواردة بالافصاح رقم ١٤ بمبلغ نحو ٢٠,٦٦ مليون جنيه حيث انها مقيدة بالدفاتر منذ ما قبل عام ١٩٩١ وتحصل الشركة علي عائد منها بنسبة ٣,٥% وتبين ان قدرة الشركة علي استرداد المبلغ المشار اليه مرهونة بصور تشريع لهذ الغرض، وما لذلك من اثر علي صحة حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتعين اجراء التصويب اللازم.

- لم تعكس القوائم المالية الاثار الناتجة عن ابرام عقد (تأجير وإعادة تأجير ماكينات) المبرم بين الشركة الشريفة (كمستأجر ثم مؤجر) وبين الأطراف الأخرى بالعقد المتمثلة في الشركة المتحدة للتبغ (مستأجر) وكذا شركات فيليب مورييس مصر وبي ام اي انجنيرينج (المالك للماكينات محل العقد) بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ب ٥٨ من ملحق (ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

كما لم تراعى الشركة الالتزام بمتطلبات الافصاح الواردة بالفقرة ٩٥ من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) بشأن فصل الأصول المؤجرة تشغيليا عن الأصول غير المؤجرة حيث تضمنت ايضا حركات الشركة كافة الأصول دون فصل.

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه.

- تضمن مخزون "مواد التعبئة والتغليف" أصناف تحت الفحص بنحو ٤٥,١١٨ مليون جنيه تم استلامها بقوائم نهائية يرجع بعضها لشهر ابريل ٢٠٢٣، فضلا عن استمرار وجود العديد من الأصناف تحت الفحص من قطع الغيار بدون قيمة بصفة أمانة منذ مدة طويلة يرجع اقدمها لتاريخ ٢٠٢١/٧ وما لذلك من أثر على صحة رقم المخزون.

يتعين اجراء التصويب اللازم وما له من أثر على صحة رصيد المخزون والحسابات المختصة في تاريخ القوائم المالية في ٢٠٢٣/٦/٣٠.

- تضمن مخزون الشركة العديد من الاصناف الراكدة والبطيئة منها ما يلي :-

▪ اصناف قطع الغيار بنحو ٥٤ مليون جنيه المتبقى مما سبق حصره على مستوى كافة مخازن الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ والتي مر عليها ٧ سنوات دون استخدام، علاوة على تكهين الماكينات الخاصة ببعض الاخر منها وافاد الفنيون بعدم الاحتياج لها وفقا لطراز الماكينة الخاص بقطعة الغيار فقط دون انتهاء الشركة من مدى بحث احتياج ماكينات الشركة بمختلف طرازاتها لتلك الاصناف وقد افادت الشركة انه جارى اسناد اعادة فرزها من قبل شركات دعم فنى للوقوف بصورة نهائية على مدى الاستخدام ماسبق دون مراعاة تقدير الانخفاض فى قيمة رصيد الاصناف المشار اليها.

▪ هذا بخلاف اصناف اخرى راکدة من قطع الغيار بنحو ٤٨,٣١٦ مليون جنيه ما زالت الشركة مقدرة انخفاض لتلك الاصناف دون دراسة والبالغ في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٤٧,١٨٦ مليون جنيه الجدير بالذكر تخبط الشركة في مدى استخدام العديد من تلك الاصناف فى صيانة الماكينات والتي سبق ان انتهت بعدم الاحتياج اليها حيث تم

صرف اصناف منها بنحو ٤٧٢ الف جنيه وارتداد اصناف اخرى بنحو ٤,٥٤٦ مليون جنيه خلال العامين ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، ٢٠٢٣/٢٠٢٢ سبق صرفها فى الاعوام السابقة وما يتبين معه القصور بشأن الراى النهائى الصادر بشأن التصرف فى تلك الاصناف وكذا قصور مسئولى الصيانة بالمصانع بشأن طلب وارتجاع الاصناف الاخرى دون استخدام ماسبق دون اعادة تقدير الانخفاض فى قيمة رصيد الاصناف المشار اليها.

- اصناف راكدة من التعبئة والتغليف بنحو ٦,١٠٨ مليون جنيه لم يصدر قرار بالتصرف الاقتصادى بشأن اغلبها ودون قيام الشركة بالرجوع على المتسبب فى ركود تلك الاصناف من (توقف صنف المنتج التام بالاسواق او تغيير التحذير المطبوع عليها او عدم وجود QR code او سعر او انتهاء صلاحية) او شراء اصناف غير مناسبة لطبيعة الانتاج وما نتج عنه اهدار موارد الشركة والذى قد يرجع ذلك للقصور فى دراسة احتياجات الشركة من المستلزمات بما يتناسب مع سياسات الانتاج والبيع لمنتجات الشركة وقد تم تقدير انخفاض لاصناف بنحو ٣,٨٧٢ مليون جنيه بكامل قيمتها دون دراسة واصناف اخرى بنحو ٢,٢٣٦ مليون جنيه لم يراعى الانخفاض فى قيمتها.
- تضمن مخزون الخامات مواد الخلط (روائح/الوان غذائية/عسل محول) بالمخازن وارصدة بالمصانع بلغت قيمتها نحو ٧٢٠ الف جنيه (تم مراعاة انخفاض فى قيمتها بكامل القيمة) غير صالحة ولم يصدر قرار نهائى بشأن العديد منها.

يتعين اجراء التحقيق وتحديد المسؤولية ومحاسبة المتسبب فى ركود الاصناف المشار اليها ودراسة التصرف الاقتصادى نحو كافة الاصناف مع اعداد التسويات اللازمة المترتبة على دراسة الانخفاض لتلك الاصناف واعادة تقدير قيمته فى ضوء متطلبات معيار المحاسبة رقم ٢ المخزون.

- ظهر رصيد مخزن المخلفات والخردة بحساب المخزون فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٦٨٩ الف جنيه تبين بشأنه استمرار الشركة بجرد العديد من الاصناف تقديريا (الاصناف ذات الوزن) ودون وجود حركة تفصيلية لكل صنف بالحسابات المالية مما يشكك فى صحة قيمة ارصدة المخلفات ،هذا بالإضافة الى استمرار قصور الدورة المستندية لعمليات الاضافة لحسابات مخزن المخلفات والذى يتم تحديدها كمتعم حسابى للاصناف المباعة وارصدة المخزن. اتصالا بما سبق استمرار عدم اثبات وتقييم العديد من الاصناف المشونة بالمخزن بالحسابات المالية.

يتعين اجراء اجراء الجرد الفعلى لكافة الاصناف واستكمال الدورة المستندية الخاصة بحسابات مخزن المخلفات،والعمل على اثبات كافة الاصناف المشونة بالمخزن بالحسابات المالية ومايستتبعه من تسويات محاسبية مرتبطة بها وما له من اثر على رصيد المخزون ونتائج الفترة.

- تضمن مخزون قطع الغيار فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٤٩ مليون جنيه تمثل صافى المتبقى من اصناف خاصة بالعميل شركة "بريتش امريكان توباكو ايجيبى " كانت تستخدم للمكينات المستخدمة فى انتاج منتجات الشركة فى ضوء اتفاقية التصنيع المبرمة مع الشركة وقد انتهى العمل بالاتفاقية فى ٢٠٢٢/١٢/٢٧ وعلى اثر ذلك تم تنازل العميل عن تلك الاصناف دون وجود محاضر تسليم واستلام بين الطرفين اكتفاء بمحاضر جرد من الشركة فقط جديرا بالذكر ان القيمة المشار اليها وفقا لجداول مقيمة بالتكلفة الواردة من شركة بريتش ولم تقم الشركة باثبات تلك الأصناف بحساباتها فى حينه.

يتعين اثبات تلك الاصناف بقيمتها العادلة بحسابات الشركة لما لذلك من اثر على صحة قيمة المخزون فى ٢٠٢٣/٦/٣٠.

- قامت الشركة بتقييم كافة اصناف الانتاج غير التام البالغ ٥٤,٤٦٦ مليون جنيه بالتكلفة دون اجراء مقارنة بينها وبين صافى القيمة البيعية للمخزون بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٩ من المعيار رقم (٢) المخزون فى ضوء وجود العديد من الأصناف التى تزيد تكلفتها عن سعر بيعها.

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية المشار اليها.

- عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن وجود ودائع بضمان قروض بنحو ١٧,٩ مليون دولار تعادل نحو ٥٥٥ مليون جنيه بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤.

يتعين اجراء الإفصاح اللازم.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٩٢٣,٠٢١ مليون جنيه ونرى عدم كفايتها فى ضوء ما يلي:

- تضمن مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ نحو ٣٦٦,٤٠٣ مليون جنيه تمثل فروق ضريبة الدخل المقدرة عن السنوات ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ فضلا عن نحو ١٠٠,٢٤ مليون جنيه تمثل مقابل تأخير عن تلك

الفترة مما سبق مبلغ نحو ٥٨,١٢٥ مليون جنيه تقديرات عن السنوات ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧ علي الرغم من ورود نماذج ١٩ عن السنوات المشار اليها بنحو ٥١٣,٦٩ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير دون موافقتنا بالمستندات المؤيدة لأحقية الشركة في رد كل تلك الفروق وقدرة الشركة علي تخفيض تلك الفروق.

- علي الرغم من عدم اعتراف مصلحة الضرائب "قيمة مضافة" بنسب فاقد مسموح بها لطابع البندربول عن اخر سنوات تم فحصها ٢٠١٧/٢٠١٦-٢٠١٨/٢٠١٩ مما ترتب عليه تحمل الشركة بفروق ضريبية عن طالع البندربول بنحو ١,٢١٥ مليار جنيه، الا أن مخصص الضرائب البالغ نحو ١٩٢,٤٦٢ مليون جنيه لم يتضمن تقديرا لما يمكن ان تتحمله الشركة في هذا الشأن حتى صدور موافقة الرقابة الصناعية على نسبة ال ٣%.
- تضمن المخصص المشار اليه نحو ٢٦٤,١٨١ مليون جنيه عن فروق ضريبية المرتبات المتوقعة ومقابل التأخير عن تلك الفروق في حين تبين ورود مطالبات للشركة بنحو ١,٢ مليار جنيه عن الاعوام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٩ اتصالا بما سبق تبين وجود خطأ مادي من الشركة بالطعن المقدم عن الفترات المشار اليها، الامر الذي قد يحول دون قبول الطعن عن السنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٩ وكذا ٢٠١٩ وتحمل الشركة للضريبة عنهما بالكامل والتي تبلغ نحو ١٢٩,٧٥٩ مليون جنيه و ١٤٢,٩٧٩ مليون جنيه علي الترتيب.

يتعين اجراء التصويبات اللازمة وإعادة النظر في مخصص الضرائب المتنازع عليه في ضوء ماسبق.

- بلغ مخصص المطالبات القضائية في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٣,٥٠٩ مليون جنيه مقابل ١٢٠ مليون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وذلك وفقاً لدراسة لم تتضمن تقديرا للالتزامات المتوقعة الناشئة عن عدد كبير من القضايا وخاصة ان عدد كبير منها في مراحل الاستئناف ولم توضح الأسس التي تم وفقاً لها تحديد النسب الواردة بها.

يتعين إعادة النظر في المخصص المذكور في ضوء ما سبق.

- بلغ رصيد مخصص التزامات المعاش المبكر في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢٥٦,٧ مليون جنيه وقد بلغت تكلفة التخارج الخاصة بمن تقدم حتى ٢٠٢٣/٨/٣١ (نهاية المدة المحددة للتقدم) نحو ٢١٤,٧ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٤٢ مليون جنيه.

يتعين تخفيض المخصص بمبلغ ٤٢ مليون جنيه.

- ظهر رصيد مصلحة ضريبة القيمة المضافة بنحو ٢,٥ مليار جنيه وفارق نحو ٢٣ مليون جنيه بالزيادة عن مبلغ اقرارى ضريبة القيمة المضافة عن شهرى مايو ويونيه ودون توضيح اسباب الفروق .

يتعين بحث الفرق واجراء التصويب اللازم.

- أسفرت المطابقة مع المورد/ شركة مطابع محرم الصناعية (النزهة وباكوس) عن فروق بنحو ١٦,٦١٢ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

- كما أسفرت المطابقة مع المورد/ شركة السكر والصناعات التكاملية عن فروق بنحو ٣,٣٩٢ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

- كما وردت مصادقة شركة المصرية لاعمال النقل البحرى- مارترانس بعدم مطابقة الأرصدة المدينة المستحقة على المورد بنحو ١٣,٣٧٧ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠.

يتعين اجراء المطابقات اللازمة وتسوية الفروق.

- بلغت ضريبة الدخل الجارية المستحقة وفقاً للبيانات الضريبية نحو ٨٨٥,٦٦٥ مليون جنيه في حين كانت الضريبة المستحقة بالقوائم المالية ومن واقع الدفاتر والسجلات مبلغ نحو ٩٠٨,٣٦٥ مليون جنيه اي بزيادة نحو ٢٢,٧ مليون جنيه مرحلة منذ سنوات سابقة .

- يتعين بحث اسباب الفروق المشار اليه وموافقتنا بالنتائج للوقوف علي مدى صحة رصيد ضريبة الدخل الجارية المستحقة في ٢٠٢٣/٦/٣٠.

- درجت الشركة على اثبات حافز الأداء المتعلق بالسنة المالية في ذات السنة وذلك دون الاخذ في الاعتبار تاريخ صدور القرار من جهة الاختصاص (مجلس الإدارة) وهو الواقعة المنشأة لاستحقاق المصروف وقد بلغت قيمة الحافز عن العام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٥٣٦ مليون جنيه دون صدور قرار مجلس الإدارة حتى تاريخه، كما تضمنت الارباح المرحلة نحو ٢١٢ مليون جنيه "ايراد" تسوية حافز اداء يخص العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ الامر الذى يشير الى عدم دقة تحديد المستحقات وما له من أثر على نتائج الاعمال.

- يتعين اثبات الاستحقاق طبقاً للواقعة المنشأة له ومراعاة الدقة في حساب تلك المستحقات لما له من اثر على صحة القوائم.



- استمرار تحميل تكاليف إنتاج السجائر بتكلفة مرفوضات جذور الدخان المستخدمة في صناعة المعسل والبالغة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ كمية نحو (١١٨٠) طن علما بأنه تقدر تكلفة الجذور الجديدة لذات الكمية بنحو ٢٩,٥ مليون جنيه (استرشادا بسعر صنف جذور FC) الامر الذى يؤثر على صحة تقييم المخزون من الصنفين وما لذلك من اثر على نتائج الاعمال
- يتعين اجراء التصويب اللازم بتحميل المرفوضات المشار اليها ضمن تكلفة صناعة المعسل وتخفيض تكلفة انتاج السجائر بها.
- تضمن مصروف ضريبة الدخل مبلغ نحو ٢٨٢,٣٧٨ مليون جنيه يمثل الضريبة المحسوبة عن عوائد اذون وسندات الخزانه عن السنة المالية حيث تم احتسابها وفقا للمتحصلات الفعلية بالمخالفة لأحكام المادة ١٧ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيث ان مبلغ الضريبة المستحق عن العوائد المحققة عن الفترة بلغ نحو ٢٣٩,١٤ مليون جنيه .
- يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بأحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانحته .
- لم نتحقق من صحة الاهلاك الضريبي بنحو ١٨٣ مليون جنيه لمجموعة من الأصول (المباني والاصول المعنوية) لعدم إمساك الشركة سجلات لمتابعة اهلاكات الأصول الثابته بها وفقا للنسب والاسس الضريبية .
- يتعين الالتزام بأمسك السجلات المشار اليها ومراجعة صحة الاهلاك الضريبي محل الملاحظة بما يتوافق مع ماهو مدرج بملف الشركة بالمأمورية المختصة .
- لم نواف بالشهادات المؤيدة للمبالغ المخصومة من الشركة بمعرفة الغير (تحت حساب الضريبة) والبالغة نحو ٧١٩ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ .
- يتعين موافاتنا بالشهادات المشار اليها .
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن مخالفة الشركة عند تقديمها لاقرار ضريبة الدخل عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ المتضمن معالجة إهلاك الأصول الناتجة عن عقود التاجير المبرمة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ "قانون التاجير التمويلي والتخصيم" ضريبيا بالمخالفة لأحكام المادة الثالثة من مواد الاصدار لقانون فيما تضمنته من ان تطبق علي عقود التاجير بهذا القانون ذات الاحكام والقواعد المقررة ضريبيا وقت ابرامها وذلك الي حين انتهاء مدتها وما لذلك من أثر علي صحة مصروف الضريبة عن العام المشار وكذا رصيد الضريبة المؤجلة للفترة الحالية.
- يتعين اجراء التصويب اللازم و تدارك ما سبق .
- لم يتم الافصاح عن الاطراف ذوى العلاقة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ١٥ "اطراف ذوى علاقة" ، كما لم تراعى الشركة متطلبات الافصاح بشأن الأرقام المقارنة وفقا للفقرة ٤١ من معيار رقم ١ عرض القوائم المالية.
- يتعين اجراء الافصاح اللازم التزاما بمتطلبات المعايير المشار اليها.
- تم تخفيض الارباح المرحلة بنحو ٢١,٥ مليون جنيه تمثل مقابل مدفوعات التخارج مسددة خلال العام لم يسبق تقديرها العام السابق وهى تمثل إعادة تقدير يحمل على الفترة.
- يتعين اجراء التصويب اللازم.

### الرأي

وفيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة على القوائم المالية ، فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونيه ٢٠٢٣ وأدائها المالى و تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين و اللوائح المصرية ذات العلاقة.

### وفيما لا يعد تحفظا

- استمرار عدم تسجيل بعض العقارات والتي تبلغ تكلفتها نحو ٨,٩٦١ مليون جنيه جانب منها لم يتم التحقق من ملكية البائع له ( قطعتي ارض الشركة بمنطقة الابيض)
- يتعين اتخاذ إجراءات تسجيل عقارات الشركة وموافاتنا بالمستندات المؤيدة لملكية البائع لارض الابيض لإمكانية التحقق من صحة الملكية .

- بلغت التكلفة التاريخية للأصول الثابتة (آلات ومعدات- سيارات) الصادر بشأنها قرارات تكهين خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٤٦٤,٨٥٣ مليون جنيه .
- يتعين سرعة اجراء التصرف الاقتصادي بشأن تلك الأصول بما يعود بالنفع على الشركة.
- استمرار تدني الحالة الفنية للمكينات وفقا لبيانات الشركة ، بالإضافة إلى تدني كفاءة اغلب ضواغط الهواء على مستوى كافة المصانع بالمجمع الصناعي وما قد يكون له من أثر على ارتفاع تكلفة تشغيل تلك الضواغط على الشركة كما تبين انخفاض رصيد مخزون خام الدخان بالجمارك ومخازن المصانع في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ليصل إلى ٣,٨ شهر لتلبية متوسط الإنتاج الشهري (متأثرا بتخفيض الإنتاج) مقابل ١٣ شهر في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وما يتبين معه إلى تدني الرصيد خلال ٣ أعوام وانخفاضه بنسبة تتراوح من ٧٠%-٨٠% وما قد يترتب على ذلك من اثار.
- وكذا انخفاض الإنتاج منذ مارس حتى يونيو ٢٠٢٣ حيث وصل إلى ١,٨ مليار سيجارة بعد ان كان يتراوح بين ٤,٥ مليار إلى ٥,٨ مليار سيجارة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ بنسبة انخفاض تتراوح من ٦٠%-٧٠% في الوقت الذي توجه الشركة نحو المزيد من استثمار اموالها في اذون وسندات الخزانه وكذا وثائق الاستثمار .
- يتعين ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجة الوضع القائم.
- تضمنت الحسابات المدينة الأخرى والبالغة نحو ١٧٦ مليون جنيه نحو ١١,١٤٦ مليون جنيه قيمة بضائع صادرة بمعرفة مباحث التمويل يرجع أقدمها لعام ٢٠١٣ دون تسوية حتى تاريخه نحو ٢,٨٤١ مليون جنيه تخص واقعة إختلاس بخزينة مصنع الرصافة منذ سنوات والمقيدة بجنحة رقم ٤٩٠٠/٢٠١٦ ولم يتم تسوية موقفها حتى تاريخه.
- يتعين موافاتنا بالإجراءات القانونية بشأن هذه الواقعة واتخاذ ما يلزم نحو المطالبة بتحصيل هذه المبالغ والإفادة .
- كما تضمن الحساب نحو ٣,٣٣٩ مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة على شركة درويش للنقل (غرامات وحراسات وفرق نولون ترجع اقدمها لعام ٢٠١٩) وحتى تاريخه لم نواف بالموقف القانوني النهائي للقضية.
- يتعين موافاتنا بما تم اتخاذه من إجراءات قانونية لحفظ حقوق الشركة والإفادة .
- ما زالت ملاحظتنا مستمرة بشأن تحمل الشركة في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٣,٨٩٧ مليار جنيه فروق ضريبية على أثر نتائج الفحص الضريبي عن الاعوام ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ للمستخدم من البندول سددت عنها الشركة على أثر تسوية لتلك الفروق وفروق اخرى نحو ١,٣٨٩ مليار جنيه ويرجع ذلك نتيجة للقصور المترتب على عدم وجود نسب فقد معيارية للبندول منذ سنوات في ضوء اعتبار المصلحة فاقد البندول يمثل مبيعات للشركة تحققت عنها ضريبة القيمة المضافة على الرغم من سابق الاشارة بتقاريرنا سنويا بتطوير نظام التكاليف واعداد نظام للتكاليف المعيارية وتطبيقه وصولا لتحديد الانحرافات واسبابها ومعالجتها - جديرا بالذكر ان الشركة لم تقم بتحديد المتسبب ومحاسبته عن الاضرار التي لحقت بالشركة في ضوء ماسبق بالمخالفة لما تم التوصية به بتقرير مراقب الحسابات عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ .
- هذا فضلا عن استمرار قصور الشركة في الرقابة على هالك ومرجع البندول بالمصانع وتداوله منها إلى مخازن المخلفات
- يتعين اجراء التحقيق اللازم عن اوجه القصور بشأن التعامل مع البندول والاضرار التي تحملتها الشركة نتيجة ذلك وسرعة وضع الضوابط اللازمة لتلافي القصور المشار إليه في الرقابة على الهالك من البندول او المرتجع للمصلحة.
- تلاحظ بشأن عقد حق انتفاع محطة كهرباء BOT مع شركة ECS لمدة ٢٠ عاما ما يلي:
  - عدم لجوء الشركة لتفعيل البند ٨/٦ والذي يمنح الشركة الحق في إعادة التفاوض على الشروط المالية في حالة زيادة سعر الكهرباء عن طريق محطة BOT عن شبكة الكهرباء الحكومية على الرغم من زيادته عنها بنحو ٤% علاوة على الزيادات التالية بنسبة ٦% للسنة الخامسة و ٧% بدءا من السنة السادسة بخلاف تحمل الشركة نحو ٤٠ مليون جنيه تكلفة ربط محطة BOT مع شبكة الكهرباء الحكومية.
  - ترتب على الزيادة السعرية المشار إليها أعلاه والتزام الشركة باستهلاك الحد الأدنى البالغ ٤٥ مليون كيلو وات تقليل الاعتماد على محطة توليد الكهرباء ملك الشركة الأقل تكلفة والتي تغطي نحو ٦٠% من استهلاك الشركة مما انتفى معه المبرر الأساسي لإنشاء محطة BOT بإيجاد بديل أقل تكلفة.
  - يتعين تحديد المسؤولية بشأن ما سبق.

- أغفلت الشركة ادراج القيمة الايجارية للعقد المبرم مع شركة فيليب موريس والبالغ ٢٠٠ مليون جنيه عن العام السابق في حينه وادرجت القيمة الايجارية للعامين بإقرار شهر يونيو ٢٠٢٣ مما سيترتب عليه تحمل الشركة ضريبة إضافية يتعين اجراء التحقيق اللازم.
- لم تقم الشركة بتخفيض قيمة ضريبة المدخلات عن مبيعات التصدير البالغة نحو ١٠٦ مليون جنيه بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ الذى يقضى احقية الشركة في رد الضريبة.
- يتعين الالتزام بأحكام القانون تفاديا لأية ضريبة إضافية.
- لم نواف بردود الشركة على تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية فى ٢٠٢٣/٣/٣١ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٩ وكذا تقريرى الفحص المستندى الدورة الاولى والثانية بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٣١ و ٢٠٢٣/٧/١٣ وتقرير الاشراف على اعمال الجرد السنوى بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١ على الرغم من استعجال الردود على تلك التقارير اكثر من مرة وكذا عدم الرد على اغلب ملاحظات التقرير التفصيلى عن القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بالمخالفة لقانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.
- يتعين موافاتنا بالردود المشار اليها التزاما باحكام القانون.
- لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمه بشأن ما تم ابلاغه للشركة من ملاحظات وتوصيات بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية بالعام المالى المنتهى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ والصادر بشأنها قرار العضو المنتدب رقم ٨١٢ فى ٢٠١٩/١٢/١٨ وفق توصية الجمعية العامة فى ٢٠١٩/١٠/١٦ بالاضافة الى عدم اتخاذ ما يلزم بشأن ما اسفر عنه الفحص المستندى لقطاعات الشركة المختلفة بالاعوام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ وكذا ما اسفر عنه الفحص المستندى بالعام المالى المنتهى فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ .
- يتعين اتخاذ ما يلزم فى هذا الشأن

### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ،وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وفقا للأصول المرعية ،وتمسك الشركة نظام تكاليف يتعين تطويره حتى يفي بالغرض منه.
- لم نواف بتقرير مجلس الادارة وفقا لمتطلبات قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .
- ما زالت الشركة لا تطبق المادة (١٣٤) من القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣ .

تحريرا فى : ٢٠٢٣/٩/٦

مدير عام  
نائب مدير الإدارة  
عبد الناصر سيد نصر  
" محاسب/ عبد الناصر سيد نصر "

مدير عام  
نائب مدير الإدارة  
عبد الله أحمد عبد الله  
" محاسب/ عبد الله أحمد عبد الله "

وكيل الوزارة  
نائب أول مدير الادارة  
عادل طارق  
" محاسب/ طارق كامل محمد عوض "  
يعتمد ،،،

وكيل اول الوزارة  
مدير الادارة  
عادل شعراوي  
محاسب / عادل على شعراوي